

أسباب تفشي ظاهرة غسيل الاموال

آلية إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي

هيكلية الشركات التجارية

أنواع الأصول غير الملموسة

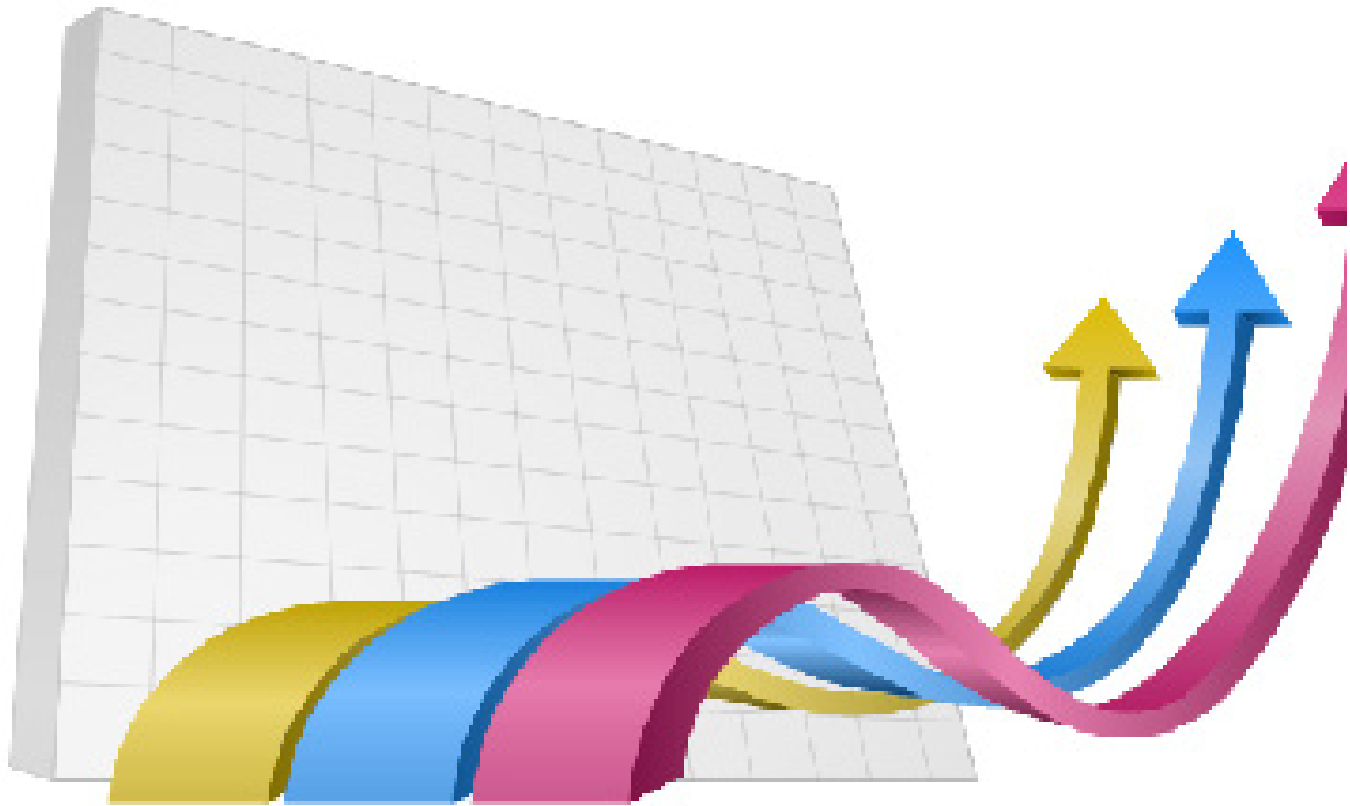
إحتياجات مستخدمي التقارير المالية

التطوير اللازم لاعادة هندسة التدريب



المحتويات

MAGAZINE



5	•	إفتتاحية العدد
6	•	أسباب تفشي ظاهرة غسل الاموا
9	•	هيكلية الشركات التجارية
10	•	إليه إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي
12	•	إحتياجات مستخدمة التقارير المالية
13	•	النظام المحاسبي
16	•	العمر الاقتصادي لاصل
17	•	مضي المدة
18	•	التطوير اللازم لاعادة هندسة التدريب
20	•	إذا استلمت شركة من محاسب سابق عن أي شئ سوف تبحث للاستلام
22	•	أنواع الاصول غير الملموسة
23	•	التقادم

مقدمة

مجلة المحاسب العربي هي مجلة شهرية متخصصة في نشر كل ما يتعلق بالاعمال المالية والإقتصاد بجميع فروعهم بهدف الإرتقاء بمستوى المحاسب العربي أينما كان . مساهمة في إثراء البحث العملي في اجمالي المحاسبي بجميع انواعه. العمل على رفع كفاءة المحاسب العربي وتأهيل كوادر جديدة في سوق العمل. نشر العلم والمعرفة بأساسيات المحاسبة بجميع انواعها من محاسبة مالية محاسبة تكاليف محاسبة إدارية محاسبة ضريبية محاسبة حكومية

رؤية المجلة

تتطلع مجلة المحاسب العربي أن تصبح مركزا للإشعاع العلمي والثقافي وتنبوأ مكانها بين المواقع العلمية المرموقة وذلك من خلال النهج العلمي والتعليمي الصحيح في إيصال المعلومات لمتلقيها سواء كان طالباً في أحد الجامعات أو المعاهد بالوطن العربي ، كنموذج مشرف لنشر العلم المجاني ومساعدة الشباب على إستذكر دروسهم عن طريق موقع مجلة المحاسب العربي ، ونتمنى ان نساهم ولو بالقليل في إعداد وتأهيل خريجين مكتملين للخبرات والمعلومات التي تؤهلهم للمنافسة في أسواق العمل و قادرين على التصدي لمشاكل المجتمع، كما تتطلع المجلة للقيام بدور فاعل في إحداث التنوير للمحاسبين ولكل من يهتم بالعلوم المالية والمصرفية من خلال مانقدمه من كورسات ومحاضرات ومقالات وبرامج وبحوث علمية.

رسالة المجلة

مجلة المحاسب العربي ، مجلة شهرية إلكترونية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية ، حيث تسعى مجلة المحاسب العربي إلى تعزيز الوعي والتطبيق الصحيح للمعاملات المالية ، والإسهام في علاج بعض المشكلات التي تواجه المحاسب العربي في الحياة العملية ، وذلك من خلال إثراء مكتبة المحاسب العربي من ابحاث وكتب في مختلف المجالات المحاسبية والإقتصادية ، وتأهيل الكوادر اللازمة لتطبيق القواعد المهنية والرقمي بالمحاسب العربي إلى أرفع الدرجات.

الخدمات التي تقدمها مجلة المحاسب العربي

إنطلقنا بأول خدمة على مستوى العالم العربي بخدمة وهي الاولى من نوعها وهي

- ١- خدمة واتساب المحاسب العربي والتي توفر للمحاسب العربي كل ما ينشر على صفحات المجلة من خلال الموقع الخاص بها
- ٢- إنطلاق خدمة التوظيف على جميع المستويات الوظيفية. ٣
- ٣- خدمات إستذكار الدروس والواجبات لطلبة الجامعات والمعاهد ، والتي من خلالها يستطيع الطاب عمل الآتي

- يستطيع عمل جروب خاص له بالموقع لإضافة الأصدقاء المقربين له لاستذكار الدروس سوياً من خلال الموقع .
- نشر المحاضرات والمقرات سواء بالجروب الخاص به أو عام للجميع حتى يستطيع زميلة الذي لم يحضر المحاضرة المشاركة ولا يفوتة أي من المحاضرات .
- حل التمارين ومشاركة زملاءه ومن خلال هذه النقطة يستطيع الحصول علة نقاط تؤهلك للحصول على كورسات أو كتب مجانية مقدمة من إدارة المجلة او من معاهد ومراكز متخصصة ،أو جامعات ومؤسسات علمية .
- هذه الخدمة متوفرة لجميع الطلبة والطالبات بالوطن العربي ومقسمة حسب الدول والجامعات أو المعاهد
- ٤- تقديم باقة متكاملة من الخدمات المالية للمحاسب العربي والتي من خلالها نهدف إلى إذكاء روح الإبتكار والتعلم .
- ٥- وخدمات اخرى سوف نقوم بتقديمها للمحاسب العربي فقط تابعونا من خلال موقع المجلة .

مجلة المحاسب العربي نتتمنى لكم دوام التوفيق



إفتاحية العدد

المتابع للانجازات والخدمات التي تقدمها مجلة المحاسب العربي ، يعلم يقينا أننا نسعى إلى تطوير وزيادة المعرفة لدى المحاسب العربي من خلال ما نقوم بطرحه من موضوعات وكورسات خاصة بمهنة المحاسبة ، وبفضل الله ثم بفضل ما نقوم بطرحه من مواد علمية وكورسات وكتب قد لاقت مجلة المحاسب العربي على القبول والمعرفة من كثير من المحاسبين في كثير من أقطار الوطن العربي وبلادنا العربية وحتى الغربية ، حيث وخلال الفترة الاخيرة قدمنا العديد من الخدمات منها مثلاً خدمة واتساب المحاسب العربي وخدمة أتعلم وخدمة الوظائف للمحاسبين وخدمات أخرى كتير قد لاقت قبولا عاماً بين أواسط المهتمين بالمجال المحاسبي . كما أننا ومن خلال منبر مجلة المحاسب العربي التعليمي نسعى إلى الدعوة للتعارف بين المتخصصين في المجالات المالية من جميع أنحاء الوطن العربي لنشر كل ما هو مفيد بحيث يكون موقع المجلة أحد المنابر الهادفة والبنائة في نشر العلم المتخصص بالمجال المالي بما يحقق مزيد من الارتقاء بهذا القطاع الكبير جداً .

وفي الختام لا يسعدني إلى أن اتقدم بالشكر بالشكر الجزيل لكن الكتاب معنا بالمجلة ، ولكل من ساهم ولو بالقليل في إنجاح هذه المجلة للوصول إلى ما يرضي قراء وزوار ومتابعي المجلة الكرام وأن نكون دوماً في صدارة المنابر العلمية الهادفة والمفيدة



مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في إحدى الشركات العقارية
وائل مراد

أسباب تفشي ظاهرة غسل الأموال

أ.د محمد بن أحمد صالح الصالح
أستاذ الدراسات العليا
وعضو المجلس العلمي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

يجب أن يكون معلوماً من البداية أننا وفي نطاق هذا المحور لن نبحث في أسباب أو مصادر كسب المال الحرام، الذي هو المحل للجرائم التابعة والمتعلقة بغسل الأموال غير المشروعة، وإنما سوف نركز جل اهتمامنا على أسباب تفشي ظاهرة غسل المال الحرام، وبداية نقول: إن الجريمة المنظمة قد أصبحت وبصفة عامة. والجرائم المرتبطة بالمخدرات بصفة خاصة. تشكل تحدياً خطيراً للدولة، بل والمجتمع الدولي كله، وتركز منظمات الجريمة المنظمة أنشطتها على مجالات الجرائم التي تتوقع الحصول من ورائها على مكاسب طائلة بصرف النظر عن مدى مشروعيتها، إذن فالقوة الحافزة وراء الجريمة المنظمة هي تحقيق أقصى المكاسب.(٢٤)

وإذا كانت القوانين الوطنية لكل الدول تسعى جاهدة إلى معرفة هذه المكاسب وتمييزها ومصادرتها لحرمان المجرمين من عائدات جرائمهم، وتعجزهم عن تمويل ارتكاب المزيد من هذه الجرائم، فإنه وتحسباً لذلك يلجأ مجرمو الجريمة المنظمة إلى غسل العائدات التي يحققونها من أنشطتهم الإجرامية غير المشروعة، لطمس المصدر الحقيقي لهذه العائدات وإدخالها من خلال قنوات أخرى إلى الدورة الاقتصادية والمالية المشروعة. (٢٥)، وهم بما يملكون من أموال طائلة قادرون على شراء كل شئ بما في ذلك الذمم والضمان الإنسانية.

ب- الفساد المتمثل في تمكين المسؤولين في الدولة بعضهم لبعض أو لأفراد ذي صلة من الحصول على قروض بنكية كبيرة بغير ضمانات وتهريبها إلى الخارج بعد غسلها داخلياً.

٢- وجود سلبيات وتشوهات في القيم الدينية والخلقية لدى بعض رجال الأعمال في الدول الجاذبة لغسل المال الحرام، بما يسمح لهم بالقيام بعمليات الغسيل مقابل نصيب وافر منه.

٣- قصور النصوص العقابية القائمة عن ردع مرتكبي جرائم غسل الأموال، إما لأنها كانت موضوعة قبل تفشي هذه الظاهرة أو لأن أساليب ارتكاب جرائم غسل الأموال في تطور دائم ومستمر، بما يقتضي ملاحقتها عقابياً بتطوير أدوات مواجهتها.

٤- قصور التنظيم الاقتصادي والإداري لعمليات الاستثمار والمضاربة في أسواق الأوراق المالية الناشئة، والاكتتاب في السندات لحاملها، والعمليات البنكية (المصرفية) عن مواجهة أو ملاحقة أساليب منظمات غسل الأموال، وذلك يقتضي سرعة التحرك لسد هذه الثغرات.

ويمكن إضافة إلى ما سبق أن نقول : إن عوامل عدة في بداية القرن الخامس عشر الهجري ونهاية القرن العشرين الميلادي، قد أدت دورها في تفشي ظاهرة غسل الأموال نذكر منها:

١) سيطرة النظام الرأسمالي على الفكر الإنساني، فقد غابت أو غيّبت القيم والأخلاق، وأصبح المعيار هو المادة وقيمة الإنسان دولياً بما يملك، بل أن الدول تقاس بمستواها الاقتصادي الآن وهو ما دفع الدول أحياناً والأفراد أحياناً أخرى إلى الكسب غير المشروع حتى تكون في النهاية ذات ثقل سياسي واقتصادي، إن الرأسمالية لا تعرف الأخلاق ولا القيم وإنما تعرف الدرهم والدينار فقط، وهو ما جرف كثيرين إلى احتراف هذه الظاهرة في الواقع المعاصر.

٢) تقدم حركة الاتصال المصرفي بما ييسر تحويل الأموال إلى أي بلد في العالم، ففي الماضي لم يكن النظام المصرفي معروفاً أو متعارفاً عليه، وكل نقل للأموال كان يتطلب قيام شخص بالسفر بهذا المال حتى يضعه حيث أمر به، وفي عصرنا الحاضر يمكن فتح حساب في أي بنك في العالم وإيداع أي مبلغ وفي ثوان محدودة يصل المبلغ إلى الحساب، وقد أكد المشتغلون بالاقتصاد أن أعلى نسبة غسل أموال هي في الدول الأجنبية لإدراكها لقيمة الأموال المودعة بها على اقتصادها المحلي وبخاصة أمريكا، سويسرا، هونج كونج، المملكة المتحدة.

٣) مبدأ سرية الحسابات في البنوك، وله دور رئيسي، فالأصل في المعاملات البنكية عدم سؤال العميل عن مصدر كسبه، بل وسعادة البنك بارتفاع أسهمه، وهو ما دفع كثيرين إلى اعتمادهم على هذا المبدأ لإيداع مبالغ تتجاوز الحد في أقل زمن وبأقصى سرعة.

٤) النشاط الصهيوني الخفي في الاقتصاد العالمي، حيث يقوم خبراء الاقتصاد من اليهود بدور رئيسي في عملية غسل الأموال، وتوحي وسائل الإعلام في زماننا أن كثيراً من البنوك في البلاد العربية والإسلامية تهتم بالدرجة الأولى بعملية غسل الأموال، ويكون تعاملها مع الجمهور صورة مزيفة للاستتار عن أعين الرقباء.

٥) الحرب الاقتصادية غير المعلنة بين الدول وبعضها البعض، فهناك عصابات فردية وعصابات دولية، وهناك مؤسسات تحرسها حكومات إن تعرضت للخطر وبنوك أخرى تتدخل دول أجنبية لإنقاذها إن استشعرت الإفلاس، وهدفها من وراء ذلك أن تبقى هذه البنوك تعمل في ديار الإسلام على وجه الخصوص لتكون مصدراً لتحقيق الأمل المرجو منها في الحرب الاقتصادية غير المعلنة، وما ضرب العملات المحلية في أغلب الدول الإسلامية بخاف عن أحد.

ولا شك أن التقدم في تقنيات الاتصال والانتقال لا سيما انتقال المعلومات له أثره البالغ في نمو ظاهرة غسل الأموال وسرعة انتقالها عبر الدول بحيث أصبحت ظاهرة دولية لا يمكن إهمال عواقبها السلبية الخطيرة فضلاً عن إمكان إفلات القائمين بها من العقاب بسبب وجود ثغرات عديدة في أنظمة بعض الدول بحيث يقتضي الأمر وجوب تبادل المعلومات بين الدول إذا أريد ضبط مشروعية الكسب وانتقال الأموال بين دول العالم العامر.

وفضلاً عن ذلك فهناك مشكلة التكييف القانوني لظاهرة غسل الأموال فقد تكون عملية غسل الأموال مهماً تعددت مراحلها فعلاً من أفعال المساهمة الجنائية ، وقد تكون قانوناً صورة من صور إخفاء الأشياء المسروقة أو المتصلة من جريمة ولا بد لتوفير الوقاية من عواقب هذه الجريمة وآثارها السلبية في المجتمع من ضبط التكييف القانوني لها وتحديد أركان الجريمة وصلتها بالجريمة السابقة والتي تحصل منها المال الذي يجري غسله عبر بلاد وأجهزة مختلفة. (٢٧)

»
هيكلية الشركات التجارية
»

من أرشيف المجلة

تستهدف عمليات إعادة الهيكلة إجراء التصويب اللازم للهيكل الفنية والاقتصادية والمالية للمنشأة على النحو الذي يمكن الشركة من البقاء في السوق بل والاستمرار بنجاح وتحقيق عائد مناسب فالهدف الأساسي للمنشأة يتمثل في البقاء في الاسواق بحيث تعتبر الشركة قادرة على البقاء فنيا واقتصاديا وماليا وقانونيا.

ويجب قبل عملية الهيكلة معرفة الأسباب التي دفعت إلى إعادة الهيكلة ويمكن تلخيص أهم المشكلات التي تؤثر على أي منشأة بشكل عام بالآتي :

- ١- مشكلات متعلقة بكفاءة الإدارة وحسن تصرفها أو أمانتها ونزاهتها .
- ٢- مشكلات متعلقة بالتدفقات النقدية الواردة والصادرة ووجود عجز وعدم توازن بينهما.
- ٣- تاكل حقوق الملكية بسبب استمرار نزيف الخسائر.
- ٤- زيادة في حجم الديون المتأخرة للبنوك والدائنين.
- ٥- مشكلات متعلقة بزيادة معدل دوران العمالة أو كفاءتها.
- ٩- مشكلات متعلقة بمواجهة أحداث مستقبلية متوقعة كعدم تناسب الموارد المالية مع التوسعات.

أساليب إعادة الهيكلة

- ١- إعادة جدولة وإسقاط الديون :
يتم التفاوض مع الدائنين على جدولة الديون أو التنازل عن جزء منها ويجب الوصول إلى حل شامل في هذا الجزء
- ٢- تحويل المديونية إلى مساهمة في رأس المال :
رهما يتم استخدام هذه الأداة من أجل تدعيم المنشأة من خلال تحويل الديون أو جزء منها إلى مساهمة في رأس المال وقد تعتبر هذه الخطوة خطيرة نوعا ما لكنها من ضمن الحلول .
- ٣- إعادة تقييم الأصول :
كثيرا من الأصول قد تكون قيمتها الدفترية أقل من القيمة الحقيقية ويمكن إعادة تقييمها من أجل امتصاص وتغطية جزء من الخسائر المتراكمة ويقترح إجراء دراسة لتحديد التعديلات التشريعية المطلوبة للسماح بإعادة تقييم الأصول فهذا يتوقف على التشريع القانوني والضريبي للدولة
- ٤- تحصيل المستحقات لدى الغير :
يجب إعداد برنامج زمني لتسوية المتأخرات من الغير ومع الغير من أجل توفير السيولة اللازمة .
- ٥- تطوير الإدارة ومهارات المديرين :
تطوير الأساليب الإدارية والتنظيمية في المنشأة من خلال تقييم كفاءة الإدارة وقدرتها القيادية وما هي التعديلات الممكنة التي يمكن وضعها بهذا الخصوص
- ٦- الاستفادة من قوة العمل :

وضع البدائل المناسبة لتصويب هيكل العمالة وبالتالي يجب التعامل مع النقاط التالية بهذا الخصوص :

- ١- العمالة الزائدة
- ٢- تطوير هيكل الأجور ونظام الحوافز
- ٣- التدريب المستمر وتنمية قدرات العاملين



إعداد الدكتور / هائل تشطوش

آلية اصدار النقود في الاقتصاد اسلامي

»
أرشيف
المقالات
السابقة
»

المطلب الاول: ضوابط الإصدار النقدي في النظام الإسلامي

لقد وضع التشريع الاسلامي ضوابط هامة وحيوية ومستدامة تعمل على ضبط الاصدار النقدي وحمايته وجعله اداة هامة من ادوات النهوض الاقتصادي ومن أبرز هذه الضوابط ما يلي:

١. منع اصدار النقود الا من قبل ولي الامر (الدولة) حيث قصر حق إصدار النقود على الدولة وحدها دون الأفراد والمؤسسات ، واعتبار هذه الوظيفة دليل من ادلة سيادة الدولة وسلطانها () وقد وردت اقوال كثيرة للفقهاء تجيز وتبارك هذا التوجة لاهميته في ضبط الامور ولم ينكر علماء الإسلام وفقهاؤه على الدولة هذا الحق على مر العصور، () ويقول الإمام أحمد ” لا يصلح ضرب الدرهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان ،لأن الناس إذا رخص لهم ركبو العظائم» وفي هذا المقام يعتبر ابن خلدون « ان السكة هي احدى شارات الملك»().

٢ . تحريم الغش : فقد شدد الاسلام على أن تكون النقود المصدرة خالصة وخالية من الغش . لقول الرسول صلى الله عليه وسلم”من غشنا فليس منا” وللغش في النقود مضار كثيرة ابرزها انه يساهم في رواج النقود وكثرتها بين ايدي الناس مما يؤدي الى فقدانها لقيمتها وبالتالي حصول التضخم الذي يؤدي الى الكساد، وللفقهاء في هذا المقام اقوال كثيرة منها : قول الامام الشافعي :« يكره للامام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح ان رسول الله قال :« من غشنا فليس منا) ، وفيه فساد للنقود وازراراً بذوي الحقوق وغلاء للأسعار وانقطاع الاجلاب وغيره من المفاسد.... ويكره لغير الامام ضرب المغشوش لأن فيه افتئاتا على الامام فيغتر به الناس بخلاف ضرب الامام » (بل ان ابن عرفة افتى فيمن يقوم بهذا الفعل ان يخلد في السجن حتى يموت»()

٣. أن يتناسب حجم الإصدار النقود مع النمو الحقيقي في الانتاج حيث يخضع الإصدار النقدي للتغير في حجم الطلب على النقود ،فهو يتناسب مع نمو الإنتاج الحقيقي مع مراعاة تثبيت القيمة الفعلية للنقود ، لتحقيق سلامة الاقتصاد ونموه الثابت المستديم وتأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية. يقول الامام ابن تيمية ” ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم ،ولايتجر ذو السلطان في الفلوس أصلاً ” ، وعليه فلا يحق للدولة أن تصدر نقود لأجل مايسمى بالتمويل بالتضخم أو التمويل بالعجز ،وهو أن يقوم البنك المركزي بإصدار كمية إضافية من النقود لحساب الدولة الخالص تستخدمها في تغطية العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة ،نتيجة تجاوز النفقات لمجموع الإيرادات العامة .

ويقول الشاطبي: « الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت مال المسلمين دخل ينتظر أو يرتجى ،وأما لم ينتظر شيئاً وضعفت وجوه الدخل ،بحيث لا يغني كبير شئ ،فلا بد من جريان التوظيف».

وقد ثبت بالتطبيق العملي المعاصر مضار التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) وقد اشار لذلك كثير من الاقتصاديين الغربيين انفسهم حيث يقول المدير الإداري لصندوق النقد ” أن التمويل بالعجز يضر بالاقتصاد من خلال التضخم واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الفائدة وسوء تخصيص الموارد ،وانخفاض معدل النمو وزيادة البطالة ومن ثم التواترات الاجتماعية وقد سبق الاسلام هذا التوجة بقرون عديدة من خلال ضبط الاصدار النقدي وتناسبة مع عملية النمو الحقيقي في الاقتصاد.

المطلب الثاني : ادوات السياسة النقدية المحققة لاهداف الاقتصاد الاسلامي :

يجدر بنا التوضيح أولاً ما هي غايات واهداف الاقتصاد الاسلامي وذلك لكي نستطيع ان نقيس مدى قدرة ادوات السياسة النقدية الاسلامية على تحقيق هذه الاهداف وبلوغ تلك الغايات .

الفرع الاول :اهداف الاقتصاد الاسلامي :

تنبثق اهداف الاقتصاد في الاسلام من ثوابت الشريعة ومنطلقاتها ،فهي شريعة سماوية غايتها وهدفها تحقيق كرامة الإنسان وعزته باعتبارها خليفة الله على الارض ، ووظيفة الاستخلاف هذه تقتضي ان يحظى الخليفة بكل المقومات التي تمكنه من اداء وظائفه وواجباته بكل اقتدار ، ويمكن من خلال ذلك تحديد اهداف وغايات الاقتصاد في الاسلام بما هوأت :
اولاً: تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة :

ان العدل بالحق هو اساس الشريعة الاسلامية ، فالله سبحانه وتعالى قائم بالعدل في ملأه وقد جعل العدل اساساً للملك واساساً لقيام الامة وديمومتها ، فبالعدل تسود الامم الكافرة وبالظلم تفنى الامم المؤمنة ، فالعدل بالحق هو اساس التوزيع في الاسلام فقد وضع الاسلام نظاماً للتوزيع فريد من نوعه، فهو يضمن وصول العوائد والحقوق الى اصحابها بكل شمولية ودقة ومن العسير بل من المستحيل ان يبقى فرد واحد من افراد الامة خارج اطار عملية توزيع الدخل والثروة مما يحقق عدالة عز نظيرها على وجه الارض فالاقتصاد في الاسلام يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية الإنسان من ألوان الفقر والفاقة، بل ويسعى إلى خلق الظروف المناسبة لحياته وضمان كرامته وإنسانيته، وبذلك يتميز عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية التي تزعم وجود قانون طبيعي . وتلقائي . وراء تحريك الحياة الاقتصادية، ليبرر ألوان الجشع والاستغلال، ويضفي المشروعية على هذه الأوضاع الفاسدة. ومن ابرز الاسس الحقوقية في الاسلام هو العمل حيث حض الاسلام على العمل ورغب وشدد على السعي وبذل الجهد طلباً للرزق وتحقيقاً لوظيفة الاستخلاف . والاساس الحقوقي الآخر هو الملكية والتي جاءت في الاسلام ملكية مختلطة تمزج بين حاجة الفرد وميولة وقطرته وحبة للملك وبين حاجة الامة الى ملكيات تبقى مملوكة ملكاً عاماً ينتفع به افراد الامة لا ينبغي لأحد الناس الاستئثار بها، ثم الاساس الحقوقي الثالث هو الحاجة الناجمة عن امر خارج عن ارادة الانسان كعجز او مرض او شيخوخة .. الخ... وبالتالي نرم ان الاسس الحقوقية في الاسلام مرتبة ترتيباً منطقياً يحقق الكفاءة والعدالة .()

ومن الادوات الهامة التي تؤدي بلوغ هذا الهدف ايضا ما يلي :

١. نظام الزكاة : وهي الحد الأدنى من الصداقات المفروضة سنوياً على الأموال المكتنزة والأموال المعدة للتجارة والغلات الزراعية والحيوانية والصناعية وغيرها .وتتجه الإيرادات منها إلى أصناف ثمانية (الفقراء والمساكين ، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وأبن السبيل).

٢. نظام الصداقات : والصداقات وهي الإنفاق التطوعي في سبيل الله على جميع أوجه الخير ، ولا يلزم لها نصاب أو حد أدنى وقد حث عليها القرآن الكريم والسنة المطهرة .

٣. نظام الميراث : وقد اختص به الله عز وجل فقسم الاقسام ووضع الحصص دون تدخل لبني الانسان في ذلك فهو قسمة الحق جل وعلا بين عبادة . ثانياً : التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية :

وفي الاسلام لا يتم التخصيص الامثل الا وفق القواعد القيمية والضوابط العملية التي وضعتها الشريعة الغراء ، ولعل ابرز ما يميز نظام تخصيص الموارد في الاسلام انه يتم وفق منظومة قيمة محكمة غاية في الاتقان والشمولية والدقة ولعل ابرز ملامحها هو التالي :

أ. اقتصار الانتاج الاسلامي على الطيبات فقط ، وعدم إنتاج السلع المحرمة الضارة.
ب. تحريم الربا بحيث لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة.
ت. ترتيب الاولويات بحيث يتم التركيز على الضروريات من غير إسراف أو إفراط .

ث. الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات الترفية .

ج. توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حيث يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة للمجتمع وتقسيم إلى ثلاث مستويات:

١. السلع الضرورية : وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم في صيانة الأركان الخمسة وهي (الدين - النفس - العقل - النسل والمال) ومن الأمثلة الشراب والطعام .
٢. السلع الحاجية :وهي لا تتوقف عليها حياة الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة . مثل استهلاك الأطعمة اللذيذة . .

٣. السلع التحسينية : وهي الأمور يؤدي وجودها الى تسهيل الحياة وتحسينها وتجميلها مثل ممارسة الرياضة والتنزه المشروع .() .
ثالثاً: الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية :

لاشك ان وجود عدالة توزيعية وتخصيص امثل للموارد في الاسلام سيؤدي بالضرورة الى الاستخدام الكفاء للموارد المتاحة بما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع معا .حيث سيتم انتاج اكبر كمية ممكنة من الموارد المتاحة وباقل التكاليف وسيكون الانتاج المتحقق موافقاً للتفضيل الاجتماعي دون زيادة او نقصان .

هذه بعجالة اهداف وغايات الاقتصاد الاسلامي ولكن السؤال الذي ينبغي ان يجيب عليه هذا البحث هو : هل يمكن لادوات واجراءات السياسة النقدية الاسلامية ان تحقق هذه الاهداف والغايات ؟؟

احتياجات مستخدمي التقارير المالية

إعداد:

د. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم



تعدد وتنوع الاحتياجات المشتركة لمستخدمي التقارير المالية كلما زادت فئاتهم ، مثل المستثمرين ممن فيهم اصحاب حقوق الملكية من المساهمين الحاليين والمترقبين ، والدائنون ممن فيهم المقرضين ، وجميع الاطراف من ذوي العلاقة بالشركة. إن بقية مستخدمي التقارير المالية لا يتيسر لهم سوى المعلومات المنشورة في هذه التقارير، لذلك لابد من مراعاة الاحتياجات المشتركة لهذه الفئات من مستخدمي التقارير المالية وبخاصة انها لا تملك سلطة الحصول على معلومات اضافية.

يهتم أصحاب رأس المال والمستثمرين بنوعية المخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منه وبالتالي فهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد التوقيت المناسب لاتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح إذ يحتاج المستثمرون الحاليون والمترقبون إلى المعلومات المناسبة في الوقت نفسه ولأجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية الأخرى واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بكفاءة. ويتوقف ذلك على مدى مقدرتهم على تحمل المخاطر وفي ضوء ذلك مدى مقدرتهم على تنويع استثماراته و الاستعانة بالمحللين الماليين عند رسم البرنامج الاستثماري. وتختلف متطلبات المقرضين ، مع الموردين حيث ان المقرضين يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق نظرا لتقديم الأموال للشركة بأشكال وصور عديدة لأغراض مختلفة أما الموردون يقدمون الائتمان قصير الأجل كي يتمكنوا من تصريف بضائعهم ومن ثم السداد خلال زمن قصير وفقا لشروط الأجل المعمول بها .

ومع أن المقرض يتحمل نسبة مخاطرة متساوية مع جميع الأطراف المستخدمة ألا انه يتحمل خاصية ثبات المنفعة مهما كان وضع الوحدة الاقتصادية فهو يبقى مقيدا بسعر الفائدة الثابت والمحدد ، ولأجل ذلك تتفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية المنشورة لخدمة المقرضين عن المستثمرين والمساهمين .

تتطلب القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدموا القوائم المالية عند تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها من استثمارات مالية قصيرة الاجل وسريعة التحول الى سيولة ودرجة التأكد من هذه التوليدات. أن هذه القدرة تحدد في النهاية - على سبيل المثال - قدرة المنشأة على الدفع للمتعاملين معها من الموظفين والموردين، وعلى مواجهة مدفوعات الفوائد، وسداد القروض والتوزيعات لأصحاب رأس المال . ويكون المستخدمون أكثر قدرة على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها إذا ما تم تزويدها بمعلومات عن قوة نظام الرقابة الداخلية المطبق وبالتالي مدى قوة المركز المالي للمنشأة وقدرتها على البقاء في دنيا الاعمال .

تتأثر احتياجات مستخدمي القوائم المالية بالموارد الاقتصادية التي تسيطر المنشأة عليها ، مثل التنبؤ بقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المالية أو قوة الهيكل المالي، والسيولة و قدرتها في الماضي على استغلال هذه الموارد على نحو مفيد في التنبؤ بالقدرة على توليد النقدية ، وإن كان ذلك يختلف من مستخدم لآخر متأثرة احتياجاته بقوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليته والذي تصدر بشأنه بصفة مستمرة تعديلات من الجهات المعنية بالرقابة على سوق الاوراق المالية من اجل خلق جو من الاطمئنان لدى مستخدمي التقارير والقوائم المالية .

المستخدمين للبيانات أو المخرجات من نظام المحاسبة

User Of Accounting Information

وينقسم المستخدمين الى قسمين

القسم الاول :

المستخدم لهذه البيانات داخل الشركة او المنشأة Internal User وهي تمثل جميع المستويات الادارية داخل المنشأة حيث تساعدهم هذه البيانات في اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة التي تؤثر على ربحية الشركة والتطوير والاداره الامثل للموارد وغيره من هذه الامور وكذلك معرفة مدى حاجة الشركة للسيولة وتحديد المبالغ التي توزع على المساهمين وامكانية التوسع في النشاط ورسم السياسة المستقبلية للشركة وكذلك معرفة الادارة ما اذا كانت الشركة حققت الربح المنشود وغيره من الامور الداخلية.

القسم الثاني :

وهو المستخدم الخارجي External User ويشمل جميع الاطراف التي تستفيد من هذه البيانات او التقارير المالية التي تصدرها الشركة او المنشأة وتحدد علاقته او طريقة التعامل مع المنشأة .

وينقسم هذا القسم من المستخدمين خارج المنشأة الى ٨ فئات وهم

١- اصحاب المنشأة او المساهمين او الملاك (Owners)

٢- المقرضون و البنوك Lenders

٣- المستثمرون المحتملون Potential Investors

٤- الموردون Suppliers

٥- الجهات الحكومية Governmental Agencies

٦- العملاء Customers

٧- العاملون في المنشأة Employees

٨- الرأي العام والخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون .

وجميع هؤلاء بدون شك تتأثر قراراتهم الحالية والمستقبلية بمدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق وكذلك بمدى فعاليته وتحقيقه للاهداف التي وضع من أجلها.

النظام المحاسبي

هو الإطار العام ال يحتوي على المبادئ والفروض التي تحدد المستندات والدفاتر والسجلات وجميع الإجراءات والأدوات والتعليمات التي يجب إتباعها لاحكام عمليات القياس وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق ومحاييد .

ومع أن المبادئ المحاسبية الأساسية قابلة للتطبيق على جميع أنواع الودات المحاسبية إلا

أن كل وحدة تحتاج إلى تصميم نظام محاسبي للمعلومات المالية يتفق وخصائصها . ويشمل هذا النظام على النماذج المحاسبية ، والسجلات ، دليل التعليمات ودليل الحسابات ، برامج الكمبيوتر والتقارير التي تفي بإحتياجاتها الإدارة ، والمحاسبة المالية لتقديم خدماتها إلى الجهات الداخلية

والخارجية كنظام للمعلومات بتقديم القوائم المالية لابد من تطبيق النظام المحاسبي والذي يتكون من عناصره الثلاثة وهي : المدخلات - التشغيل أو المعالجة - المخرجات .



مضي المدة

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في إحدى الشركات العقارية
وائل مراد

يمكن النظر إلى هذا السبب من زاويتين :-

- هذا في حال أن الشركة مثلاً تملك مباني على أرض يمتلكها الغير ، في هذه الحالة قيمة المبنى تتناقص بإنقضاء المدة وبعدها تؤول الأرض إلى المؤجر ، من أجل ذلك تحتسب إهلاك المباني على أساس توزيع تكلفتها على المدة المنصوص عليها في عقد الإيجار .
- والحالة الثانية هي عدم استخدام الأصل يؤدي إلى إهلاك نتيجة العوامل الطبيعية التي يتعرض لها ، فقد تصدأ الآلات ويصبح من غير الممكن إستعمالها بالرغم من عدم إستخدامها في الإنتاج ولكن لمجرد مرور الوقت وتعرضها للعوامل الطبيعية ، ويراعي في هذه الحالة أن يكون قسط الإهلاك الناتج عن مرور الوقت بمعدل أقل من المعدل العادي الذي يحسب في حالة الإستعمال .



العمر الإقتصادي للأصل

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في إحدى الشركات العقارية
وائل مراد

يقصد به عدد السنوات أو الساعات المقدرة لإستمرار الأصل في الإنتاج إنتاجاً إقتصادياً ، ويعني ذلك أن العبرة في تحديد العمر الإقتصادي ليس بالوجود المادي للأصل ولكن بالقدرة على الأداء بكفاءة .

ما يجب الإنتباه له عند تحديد العمر الإقتصادي للأصل :

الصيانة والعناية التي ستعطي للأصل « لأنها ستطيل في عمر الأصل »
مراعاة عنصر التقدم أي إنتهاء صيانتها الإقتصادية

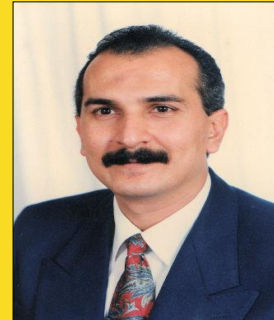
وقد ذكر المعيار المصري رقم ١٠ العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند تحديد العمر الإقتصادي للأصل وهي على النحو التالي :-

الإستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة ، ويقدر هذا الإستخدام في ضوء الطاقة والمخرجات المتوقعة من الأصل

التأكد المادي المتوقع الذي يعتمد على عوامل التشغيل مثل عدد الورديات التي تستخدم فيها الأصل وبرامج المنشأة للإصلاح والصيانة والمحافظة على الأصل في حالة عدم إستخدامه للإنتاج

التقدم الفني الناتج عن التعيير و التقدم في الإنتاج أو تغيير الطلب على المنتج أو الخدمة الناتجة عن إستخدام الأصل .

القيود القانونية أو ما في حكمها على إستخدام الأصل مثل تاريخ إنتهاء إستخدام الأصول المستأجرة .



إعداد:
د. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم

التطوير اللازم لإعادة هندسة التدريب

مراحل تنفيذ إستراتيجية تطوير التدريب:

١- تكوين قاعدة بيانات من السادة المدربين الكفاء مقسمة على مستوى انواع الضرائب التي تقوم الادارة الضريبية بتحصيلها (هيكل وظيفي واقتصادي) و بشكل جغرافي , (د. أحمد ماهر: الدليل العلمي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية). ٢- تصميم جداول لدورات تدريبية تفي باحتياجات مأموري الضرائب على إختلاف تخصصاتهم بعدد الساعات التي يحتاجها الموظف لكي يساهم بصورة ايجابية في بناء المنظومة الضريبية الحديثة. ٣- الادارة المختصة المنوط بها تصميم الجداول عليها مسئولية متابعة التفيذ لقياس العائد من التدريب بصورة مستمرة ومقارنة التكلفة بالعائد. ٤- قياس اداء السادة المدربين بصفة مستمرة من خلال برامج تنشيط لطرق التدريس والتدريب المطبقة بالداخل والخارج لتقيم المدرب وتقرير مدى صلاحيته وهل يقابل التخيير في المادة التدريبية واساليب الدراسة من عدمه.

٥- تعد استمارات لتقييم السادة المدربين من خلال اخصائيين تقييم وخبراء تدريب لجميع المدربين تحدد على نتائجها الاستعانة بالمدربين الكفاء أو توجيه الشكر لمن تثبت عدم صلاحيتهم و القصور في قدراتهم التدريبية.

٦- ضرورة تقديم ابحاث علمية وتطبيقية من السادة المتدربين في نهاية كل دورة تدريبية لقياس العائد من التدريب و تنشيط المقدرة البحثية لدى كل متدرب.

٧- الادارة المنوط بها إعداد المادة العلمية وتحويلها إلى مادة تدريبية تتفرغ لاعداد المادة فقط ولا يعهد اليها اية اعمال اخرى وتعرض اعمالها اولا باول على مجلس استشاري اكاديمي لتقرير صلاحية المادة المكتوبة واجراءات نشرها بعدة وسائل ورقية وإلكترونية.

٨- يتم نشر جميع المواد التدريبية على عنوان خاص بقطاع التدريب كأحد مكونات موقع مصلحة الضرائب المصرية على شبكة المعلومات الدولية بالشكل الذي يسمح للمتدرب باستخدامها سواء لأغراض التدريب الذاتي أو التدريب عن بعد.

٩- إستثمار موقع مصلحة الضرائب المصرية على شبكة المعلومات الدولية في تكوين بنك اسئلة واجوبة يساعد الباحثين واصحاب الاستفسارات عن الردود الواجب توافرها لخدمة المتعاملين مع مصلحة الضرائب المصرية بما يحقق مبدأ تقديم الخدمة الضريبية بالصورة المرضية وبما يساهم في تحقيق اغراض الجودة الشاملة , وتوحيد المفاهيم الضريبية (د. علي السلمي : إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التاهيل للايزو) ٢١.

١٠- إنشاء قناة المعلومات الضريبية لمساعدة الممولين في التعامل مع مصلحة الضرائب المصرية تكون من أهم مسئولياتها إمداد جمهور الممولين بكافة القوانين الضريبية والتعديلات المستحدثة باللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية والكتب الدورية وكل المستجدات في المجال الضريبي لكي تكون جسر التواصل بين الادارة الضريبية والمتعاملين معها. ١١- إنشاء إدارات جديدة هدفها تنمية ودعم تطوير

التدريب :

التدريب المستمر
التدريب عن بعد
ورش العمل
المنتديات الالكترونية (الشات الضريبي)
الدراسات الضريبية
المساعدات الفنية
قواعد بيانات المدربين والمتدربين
تطوير إستراتيجيات واحتياجات التدريب
النظم الضريبية المقارنة عربية وأجنبية
النظم الضريبية الخبيرة

ضمان جودة التدريب
الاستشارات التدريبية
التدريب الميداني
١٢- تصميم برامج تدريب جديدة لتحقيق أهداف الادارة الضريبية :

التدريب على ملئ الاقرار الضريبي بالتليفون
التدريب على ملئ الاقرار الضريبي من خلال الحملات الاعلامية
التدريب على الطرق البديلة لتحفيز زيارة المموليين بأنفسهم للمأموريات الضريبية

التدريب على كيفية الاستفادة بالمعلومات الواردة من تدفق الاجراءات الضريبية
التدريب على إعداد البحوث العلمية والميدانية بطريقة منهجية
التدريب على قياس رد فعل الرأي العام عن نجاح مسيرة التطوير الضريبي
تدريب القيادات العليا على إبتكار خطط وبرامج تدريب متطورة لتنمية الالتزام الطوعي للمو لين
التدريب على تنمية المهارات الادارية الخاصة بالقيادات العليا بقطاع التدريب وخاصة التفكير الابتكاري والابداع.

التدريب على حملات التوعية واستخدام التقارير السنوية التي تصدرها الادرة الضريبية لامداد المجتمع بالبيانات الضريبية وتفعيل دور الضريبة. مهارات المحادثة باللغة الانجليزية.
مهارات تحقيق وقياس الرضا الوظيفي
والرأي العام الضريبي.(د. عبد الحكيم أحمد نجم » تحليل العلاقة بين بعض سياسات الموارد البشرية بالمنظمة والالتزام التنظيمي من خلال توسيط الرضاء الوظيفي) ٢٢

مهارات التخطيط الاستراتيجي لزيادة أعداد الممولين .
التعامل مع الحكومة الالكترونية والتراسل مع الممولين وخاصة الشركات دولية النشاط وعالمية الايراد.

تنمية مهارات الفحص الضريبي التحليلي بأستخدام النسب والمؤشرات المالية والمحاسبية.
المراجعة الضريبية بهدف تخفيض مخاطر الفحص بالعينه.

تطوير مناهج وطرق التدريب
مناقشات ومنتديات
تدريب الكتروني
شات ضريبي
أبحاث ومؤتمرات ضريبية
تعاون وتدريب ضريبي مزدوج من جهات عالمية متقدمة في التدريب الضريبي

التدريب على كيفية مساعدة الممولين من خلال قنوات الاتصال بالمأموريات , (روتالوج كوتمان : إدارة الجودة الشاملة وإعادة الهندسة) ٢٣.
الاهتمام ببرامج التدريب عن بعد
موارد بشرية
التدريب الطوعي
برامج خاصة لتدريب المبتدئين
برامج خاصة لتدريب المتقدمين
المشاركة الفعالة من خلال البريد الالكتروني
و منسقين برامج التدريب عن بعد في نقل الخبرة والمعرفة.

إذا استلمت شركة من محاسب سابق عن أي شيء سوف تبحث للاستلام ؟ ما هي الاسئلة التي سوف توجهها للمحاسب السابق ؟ ما هي المستندات التي سوف تطلبها ؟ كيف تحاول الالمام بكل شيء في هذه الشركة الجديدة بأسرع وقت ممكن ما هي الاجزاء التي يجب ان تركز عليها جدا مع المحاسب السابق ؟ كل الاجابات على هذه الاسئلة سوف تجدها هنا :-

اولا : المستندات الواجب الاطلاع عليها والاحتفاظ بنسخة منها (١) المستندات القانونية :-

وتشمل صورة من عقد التأسيس والتعديلات التي طرأت عليه من وقت التأسيس حتى تاريخه . النظام الاساسي للشركة وخصوصا الشركات المساهمة . واللائحة الداخلية للشركة . و الهدف من هذه المستندات هو معرفة اسماء الشركاء في الشركة ونسبهم وطريقة توزيع الارباح بعد الاستقطاعات المنصوص عليها في النظام الاساسي وعقد التأسيس مثل الاحتياطي القانوني الاحتياطي الاختياري واى استقطاعات اخرى وذلك في شركانا لأشخاص فقط .

(٢) المستندات المحاسبية :-

وتشمل ميزان المراجعة التفصيلي والاجمالي لآخر شهر . وصورة اخر سند قيد ورقمة. صورة اخر سند صرف ورقمه صورة اخر سند قبض ورقمة. صورة اخر شيك ورقمة. و صورة من كل مستندات الشركة واخر ارقام مستخدمة . ثانيا : البرنامج المحاسبى (هو الجزء الهام في الشركة)-يعتبر البرنامج المحاسبى العمود الفقري لمهنة المحاسب فاذا تمكن منه المحاسب سهل له العديد من المهام واستراح كثيرا من الاعباء وكل البرامج المحاسبية مهما تعددت

المسميات والاشكال والالوان الا انها جميعا وبدون استثناء تتشابه في التالي

الصلاحيات على البرنامج

حيث يجب عليكم استلام

جميع اسماء المستخدمين وكلمات المرور الخاصة بكل مستخدم ويوجد في كل برنامج مستخدم رئيسي حيث له

كل الصلاحيات على البرنامج ويمكنه من خلال ذلك منح بعض الصلاحيات للمستخدمين

الاخرين .

عملية الادخال

حيث انها تعتبر المورد الرئيسي للبيانات التي سوف يتم ادخالها . والادخال لا يقتصر فقط على البيانات المحاسبية بل يشمل اسم الشركة على البرنامج . ثم ترتيب خريطة الحسابات على البرنامج ثم كيفية فتح الحسابات الرئيسية على الخريطة والحسابات الفرعية ثم الحسابات التفصيلية فجميع البرامج تحتاج لهذه العملية فيجب ان تلم بها .

التقارير

كل البرامج المحاسبية الهدف النهائي منها هو استخراج تقارير فعالة عن المعلومات المحاسبية والحد الأدنى من التقارير التي يجب ان تتعلم كيفية استخراجها مثل كشف حساب عميل معين او مصروف معين . تقرير عن ميزان المراجعة التفصيلي والاجمالي . طباعة خريطة الحسابات . طباعة سند قيد واى تقارير اخرى اضافية خاصة بكل برنامج فيجب عليك ان تعرف كيفية استخراج هذه التقارير من البرنامج .

النسخ الاحتياطي للبرنامج

تعتبر هذه العملية من

اهم العمليات على الاطلاق حيث ان النسخ الاحتياطي والاحتفاظ باكثر من نسخة من البيانات وفي اكثر من مكان وعلى اكثر من وسيلة تخزين يعمل

على الحفاظ على البيانات من التلف او الضياع وتخيل معي مدى المشكلة التي سوف تقع فيها لو تم تدمير الحاسب الذى عليه البيانات فان اى شيء في الشركة يمكن تعويضه

وبسهولة الا عملية فقد البيانات لذل يجب عليك ان تتأكد من عملية النسخ والاحتفاظ في

بالنسخ في اكثر من مكان وليس مكان واحد وتجربة هذه النسخ والتأكد كل التأكد من ان هذه النسخ تفي بالغرض .

ملحوظه لا داعي للقلق عند

استلامك العمل مكان محاسب آخر ولا تقلق من ناحية البرنامج اى كان المستخدم المهم هو ان تعرف مكان التسجيل الصحيح وكيفية الطباعة وعلى فكرة سوف يقوم المحاسب القديم بمراجعة البرنامج معاك قبل مغادرة الشركة وطبعاً مش هيدلك على كل حاجة في البرنامج العمليات الاساسية فقط ولا يهم كافية عليه يعرفك بس المدخل وانت انطلق مع البرنامج وسوف يكون سهل معاك ومن البرامج المستخدمة (الامين , الكومسس- الباتش ترى , الكويك بوكس وغيرها..) كل هذه البرامج تتفقل في التسجيل مع الاختلاف في الشكل والمظهر لا تقلق

نظام الجرد المستمر

هو نظام قوى تستطيع فيه كمحاسب ان تستخرج نتائج اعمال الشركة لحظة بلحظة حيث تسجل جميع مشتريات الشركة في حساب المخزون بالتكلفة هذا شرح موجز عن انظمة المخزون وذلك للمساعدة عند مراجعة وفحص ميزان المراجعة بالطبع اذا كان عندك هذا المعرفة سوف تختلف نظرتك لميزان المراجعة وهنا يجب عليك معرفة تكلفة البضاعة التي تتعامل فيها الشركة وكيف تحسب وكيف تحمل وكيف تستخرج نتائج اعمال الشركة . ومن هنا اذا كانت الشركة تتبع النظام الدورى يجب عليك معرفة حسابات المشتريات ومردوداتها وحساب وتكلفة وانواع بضاعة اول المدة ومحاضر جردها وكيفية جردها اما اذا كانت الشركة تتبع نظام الجرد المستمر فيجب عليك معرفة حسابات المخزون وحسابات تكلفة البضاعة المباعة وكافة التقارير التي يتم على اساسها اجراء القيود وانعكاس ذلك على التقارير التي تستخرج من برنامج المخازن وفي النهاية قم بعمل ورقة تكتب فيها جميع المستندات والاوراق المستلمة وبالأخص الدفاتر والسندات وبالارقام حتى تدخل مرحلة تسجيل جديدة دون اللتفات الى المرحلة القديمة يوقع على الورقة كل من (المسلم : المحاسب القديم , المستلم : طبعاً هيكون انت , المدير المالي ولو امكن يكون المدير العام) عارف ليه علشان تخلي مسئولية من اى اخطاء كنت في زمن المحاسب القديم تكون على ثقة وانت بتسجل القيود واثناء المراجعة يارب اكون وفقت في ذلك

ثالثا : ميزان المراجعة

والحسابات :-

ان فحص ميزان المراجعة

والتعرف على الحسابات عن قرب هو لب الموضوع حيث ان فحص ميزان المراجعة هو المفتاح الرئيسي لفهم

حسابات الشركة وعن الفحص نلاحظ الاتى :-

تميز مجموعات الحسابات

الحسابات يمكن ان تقسم

الى اربعة مجموعات

المجموعة الاولى :

وتشمل الاصول الثابتة والمتداولة

المجموعة الثانية : وتشمل الخصوم وراس المال .

المجموعة الثالثة : المصروفات

المجموعة الرابعة : الايرادات

وهنا نؤكد ان المجموعة الاولى والثانية لا تحتاج الى شرح حيث انها متشابهة في جميع الشركات وفي جميع المجالات ومحددة بمجموعة من المعايير المقبولة دوليا وطرق عرض معينة في الميزانية وطبعاً تختلف الاصول من مكان لآخر حسب نوع نشاط الشركة المختلفة حيث ان شركات المقاولات تختلف عن شركة الخدمات والمواد الغذائية والعقارات .

نظام المخزون

يوجد نوعان من معاملة

المخزون

مخزون فترى او دورى

حيث يفتح حساب

للمشتريات ومردودات المشتريات وحساب لمخزون اول المدة وحساب لمخزون اخر المدة وتستخرج نتائج عمال الشركة في نهاية الفترة المحددة عن طريق الجدول التالي

مخزون اول المدة+المشتريات , مردودات المشتريات- مخزون اخر المدة = تكلفة البضاعة المباعة هذا النظام شائع ويعرفه جميع خريجي كليات التجارة وجميع المحاسبين ويسجل في الدفاتر اوانظمة الكمبيوتر بقيود عادية معروفة لا مجال للخوض فيها

انتبه : بقولك ايه لو

صدفت وحطوك في المخازن يبقا قبل ما تستلم تراجع بالظبط يعنى مش يقول المحاسب القديم العدد عندك في الورق لا والف لا معلش هتتعب نفسك شوية وتوصل لحد المخزن وتراجع كل حاجة انت استلمتها وكمان لازم تشوفها كويسة ولا فيها عطل علشان تكون متأكد من استلمك للمواد.



مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدبر المالي في إحدى الشركات العقارية
وائل مـرر

أنواع الأصول غير الملموسة

تم تصنيف أنواع الأصول الغير ملموسة إلى أربع أصناف ، أولاً : يمكن التمييز بينها بحسب إمكانية تمييزها عن غيرها من الأصول إلى :

١- أصول يمكن تمييزها بصفة منفردة مثل حقوق الاختراع ، وحقوق الحكر ، وحقوق النشر .
٢- أصول لا يمكن تمييزها بصفة منفردة مثل شهرة المحل .

، ثانياً : يمكن تمييزها بحسب الإقتناء إلى :

١- أصول مشتراه : هي الأصول التي يتم شراؤها من الغير بصفة منفردة أو نتيجة اندماج مجموعة من المنشأة مثل « شهرة المحل » .
٢- أصول يتم تكوينها داخلياً : وهي التي يتم توينها داخل معامل المنشأة ومن أمثلتها حقوق الاختراع .
وقد حدد المعيار المصري التكلفة في البنود التالية

- النفقات الخاصة بالمواد والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في إنتاج الأصل غير الملموس
- المرتبات والأجور والتكاليف الأخرى المرتبطة بالعاملين في إنشاء الأصل غير الملموس
- المصروفات غير المباشرة الضرورية لإنشاء الأصل ، وقد إستبعد المعيار
- نفقات البيع والنفقات الإدارية والنفقات العامة الأخرى
- الخسائر الناتجة من عدم الكفاءة وخسائر التشغيل الأولية
- النفقات المتعلقة بتدريب العاملين من أجل تشغيل الأصل
- ٣- أصول يتم الحصول عليها كمنحة حكومية :

، ثالثاً : يمكن التمييز على أساس الفترة الزمنية التي تغطي المنافع المتوقعة

- ١- أصول تستفيد منها فترات معينة أو تحديد عمرها عن طريق نصوص قانونية ، مثل حقوق الحكر أو استخدام أسماء تجارية .
- ٢- أصول يرتبط عمرها بعوامل إنسانية مثل حقوق التأليف أو النشر
- ٣- أصول ليس لها عمر محدد مثل الشهرة

، رابعاً : يمكن من خلال مدى إمكانية فصل الأصل عن المنشأة التمييز بين الأنواع التالية
١- أصول تعبر عن حقوق يمكن تحويل ملكيتها للغير مثل حقوق التأليف والنشر والأصول القابلة للبيع مثل حقوق الاختراع .
٢- أصول لا يمكن فصلها بذاتها عن المنشأة مثل الشهرة .

كما انه يوجد أيضاً أصول لا يمكن تمييزها بصورة منفردة عن غيرها من الأصول مثل

حقوق الاختراع : يعطي حق الاختراع لحاملة جميع الحقوق التي تخول له استخدام ، وإنتاج ، وبيع منتج معين أو عملية معينة وذلك في خلال فترة معينة ، مجرد وجود حق إختراع لا يعني وجود أصل لدى الشركة حيث يشترط لإعتباراً أصلاً من وجهة النظر المحاسبية .
العلامات التجارية : - هي كلمات أو رموز أو شكل غير متجا معينا ، وتعامل هذه الحقوق معاملة تختلف عن الأصول غير الملموسة حيث تتم رسمة أي نفقات تتعلق بالحصول عليها وتستفيد تكلفتها خلال العمر القانوني أو العمر الإقتصادي المحدد أيهما أقصر على الأ تزيد فترة الإستنفاد عن أربعين عام

حق الإمتياز : - عبارة عن ترتيب يعطي بمقتضاه طرف يسمى مانح الحق لطرف آخر يسمى المتمتع بالحق يعطي له الحق المطلق في تسويق منتج أو خدمة في حدود منطقة جغرافية معينة ، مثل التنقيب عن البترول في منطقة معينة .

الشهرة : - تختلف الشهرة عن الأصول السابقة كونها ترتبط بوجود وحدة إقتصادية قائمة ، وهي تعبر عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح غير عادية أو تزيد عن المعدل العادي للعائد على رأس المال المستثمر في هذا النوع من النشاط الذي تعمل فيه المنشأة

من العوامل التي تترتب عليها الشهرة

- كفاءة إدارة المنشأة
- فاعلية السياسات الخعلانية
- استخدام مواصفات أو عمليات خاصة في إنتاج المنتج
- القدرة الإئتمانية
- وغيرها مما تعطى سمعة طيبة عن المنشأة .

تثبت الشهرة في الدفاتر عند شراء منشأة قائمة فقط .

التقاعد

يقصد بالتقاعد أن الأصل يصبح إستخدامه غير إقتصادي نظراً لظهور إكتشافات أو أختراعات جديدة لها كفاية إنتاجية أكبر إلى درجة يكون من الأفضل للوحدة ان تضحى بالأصل القديم الذي من الممكن إستعماله لمدة طويلة مقبلة ، ففي هذه الحالة يحسب الإهلاك لتغطية هذا السبب وتضاف نسبة معدل الإهلاك العادي الذي يغطي الإستعمال ، فمثلاً إذا كان معدل نسبة الإهلاك للآلات ٢٠٪ فيجب أن ترتفع النسبة لمواجهة التقادم وتكون ٣٠ ٪ في مثل هذه الحالة يجب الأخذ في الإعتبار مجموعة من العوامل مثل ظروف الأصل ، ظروف المنشأة ، ظروف الدولة ، التي توجد بها المنشأة أيضاً قد يلحق التقادم بالإصل نتيجة إنخفاض الطلب على السلع التي تقوم بإنتاجها المنشأة بواسطة هذا الأصل يساعد التقادم بدرجة كبيرة على وضع لحياة عديد من الأصول الثابتة للإهلاك بدرجة أكبر من الإستخدام ، هذا ولا تحاول الإجراءات المحاسبية الحالية فصل الإهلاك الناتج عن الإستخدام وذلك الناتج عن التقادم ومضي المدة ذلك لأن تلك الإجراءات تهدف إلى تخصيص تكلفة الأصل على الفترات التي يؤدي فيها خدمات ، وذلك دون النظر إلى ما إذا كان التقادم أو مضي المدة أو الإستخدام هو العامل الحاسم في وضع حد لنهاية حياة الاصل .



» ادوات السياسة النقدية في الاسلام
ومدى قدرتها على بلوغ الاهداف »

إعداد الدكتور / هائل طشطوش

السياسة النقدية اليوم تستخدم العديد من الادوات والاجراءات لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة ، ولتحقيق الغاية والهدف من البحث فسوف ننظر بادوات السياسة النقدية اسلاميا ونقدرها لنتعرف على مدى قدرتها على ضبط القصد ومن هذه الادوات :

١. سعر اعادة الخصم :

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم إليه من كمبيالات وأذونات الخزنة، ويحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة إلى البنوك التجارية.

يسمح سعرالخصم بوجود فرص حقيقية للبنوك التقليدية للحصول على القروض من البنك المركزي،وبخاصة حينما تواجه هذه البنوك نقصا غير متوقع في الاحتياطيات أو زيادة في سوق مفاجئة على شبك الائتمان أو عدم القدرة على تحصيل سيولة ضرورية في سوق النقد.

ومن جانب آخر،يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوسيلة ان يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .بحيث يتحكم البنك المركزي في سعر الفائدة بالزيادة أو بالنقصان تبعا للظروف الاقتصادية المختلفة بغية التأثير في حجم الائتمان المتاح، فإن كانت هناك بواذر تضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على البنوك التجارية وعملائها، وبالتالي يحد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، أما إذا كانت هناك بواذر انكماش فإن البنك المركزي يخفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع..ولكن يرى كثير من الباحثين ان استعمال هذه الوسيلة بات اقل فاعلية مما كان عليه في السابق .

تقدير اسلامي :

لاشك ان لهذه الوسيلة تقديرا قدمه فقهاء الاقتصاد الاسلامي قد يختلف عن الرؤية الوضعية لهذه الاداة كواحدة من ادوات ضبط الاقتصاد حيث يرى كثير من الباحثين أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة منها، حيث إنها تتعارض مع منهج عملها القائم على عدم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً.

الحلول والتصورات للبديل :

يمكن للخروج من الخلاف الفقهي حول هذه النقطة ان تختلف صيغة التعامل الجاري بين المصرف الاسلامي والمصرف المركزي بحيث يقوم المصرف المركزي بتبني بدلا من سياسة سعر الخصم صيغة ملائمة لأحكام العمل المصرفي الإسلامي يمكن تلخيصها بالآتي :

أ. التوافق على نظام عقدي خاص بين البنك المركزي والبنك الإسلامي ينص على عدم التعامل بالفائدة على الخصم، أي ان لا يتقاضى البنك المركزي فائدة مقابل الخصم على الأوراق التجارية.

ب. يقوم البنك الإسلامي بايداع مبلغا من المال مهما كان حجمة بدون عائد. لدى المصرف المركزي وإذا تسلم المصرف المركزي هذه الأوراق يجعلها كضمان لقروض يمنحها للبنك الإسلامي دون احتساب فائدة عند تحويلها إلى سيولة نقدية، أو يعيدها البنك الإسلامي بصورة مضاربة أو مشاركة أو مربحة بعد تحويلها إلى نقد.

ت. على البنك المركزي ان يتعاون مع المصرف الاسلامي بأن يعتمد نظام المشاركة في الربح والخسارة بدلا لنظام الفائدة، ليدفع بنشاط البنوك الإسلامية ويساعدها في تحقيق أهدافها.

ث. يمكن للبنك المركزي أن يحدد سقوف دنيا وعليا لأسعار الفائدة بالحد الأدنى والأعلى لنسب الأرباح والخسارة، ويخضع بذلك جميع أشكال السلف والودائع والتحويلات الممنوحة للبنك الإسلامي لآلية العمل الاستثماري الذي بدوره يخضع للربح والخسارة.

ادوات اسلامية بديلة لسعر اعادة الخصم

يمكن في الاقتصاد الاسلامي استحداث ادوات بديلة عن سعر الخصم ولا تتعارض مع الشريعة الاسلامية ومنها :

أ. يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة تغيير نسب المشاركة في الأرباح للتمويلات الممنوحة، بما يتماشى مع أهدافه الرامية لضبط الائتمان وتنظيم الطلب على التمويل المصرفي بوجه عام. وحينما يهدف البنك المركزي إلى توسيع مظلة الائتمان وتتوقف مشاركته على تحقيق هامش ربح أقل وبعكس ذلك يزيد من هامش الربح، وتبعا لذلك يتأثر الهامش الصافي للربح الذي يحققه البنك الإسلامي مما يسهم في ضبط تمويلاته ومجال مشاركته في إحداث الائتمان المرغوب.

ب. التحكم في نسبة المضاربة التي تؤوّل الى المصرف الاسلامي عن الاموال المقدمة لعملائه .ويمكن للمصرف المركزي من خلال تغيير هذه النسب التأثير في تكلفة التمويل ومن ثم تشجيع او تثبيط التوسع في حجم الائتمان .

٢. الاحتياطي النقدي القانوني.

يستطيع المصرف المركزي زفق هذه السياسة ان يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية الى عملائها وبالتالي يؤثر في حجم النقود الورقية وفي حجم ودائع الادخار ، يبحث تتأثر قدرة البنوك التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي قررها البنك المركزي يلزمها بها البنوك التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية تودع لدى البنك المركزي.

تختلف قوانين المصارف المركزية من حيث فرضها نسب الاحتياطي النقدي القانوني، من بلد الى اخر فمنها من يفرضها على جميع أنواع الودائع دون تمييز ومعدل واحد، ومنها ما يميز بين الودائع حسب أجالها فيفرض نسبة أعلى على الودائع الجارية بالمقارنة مع الودائع الادخارية ويعزى هذا التمييز إلى أن الودائع الأولى عرضة في أي وقت للسحب. ونجد البعض الآخر من البنوك المركزية يميز بين نسبة الاحتياطي

النقدي حسب أجل الوديعة وفي هذه الحالة يتناسب أجل الوديعة عكسيا مع نسبة الاحتياطي النقدي لنفس السبب المذكور .

كيفية التأثير من خلال هذه الوسيلة :

تتغير نسبة الاحتياطي القانوني النقدي تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد محل الاعتبار ، إذ يعتمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في أثناء فترات الرواج الاقتصادي وعلى العكس تماما يعتمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة وأن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى.

تقدير اسلامي :

نظرا لإن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من الوسائل الفعالة في التأثير على الائتمان المصرفي فكان لابد من إعادة تكييف الاحتياطي الإلزامي لينسجم مع معطيات العمل المصرفي الإسلامي، وتبرز أهم الأفكار المطروحة في هذا المجال على النحو التالي :

أ. يرى كثير من باحثي الاقتصاد الاسلامي بانه من غير المقبول اعفاء المصارف الاسلامية من نسبة الاحتياطي القانوني .

ب. يقترح بان يتم تخفيض أو إعفاء الودائع الاستثمارية لدى البنك الإسلامي من نسبة الاحتياطي القانوني، لأن هذه الودائع قدمها أصحابها للبنك الإسلامي بغرض استثمارها على أساس نظام المضاربة وفقا للنتائج الفعلية للاستثمار من ربح أو خسارة، ومن ثم فليس هناك التزام على البنك الإسلامي بضرورة ردها كاملة لأصحابها فهي ليست مضمونة على البنك كما هو الحال بالنسبة للودائع الآجلة بالبنوك التقليدية، كما أن سياسة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى تعطيل جزء من موارد البنك الإسلامي على غير رغبة المودعين وتتعارض مع حسن استثمار المال كاملا، وهذا مايوثر سلبا على العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية.

ت. على المصارف المركزية ان تراعي طبيعته الخاصة (الرابوية) للمصارف الاسلامية بحيث لا تطبق عليها سعر الفائدة الجزائي في حالة عدم الوفاء بالحد الأدنى لمطلوبات الاحتياطي القانوني واستبداله بنظام غرامة مرتبطة بحجم التجاوز.

. عمليات السوق المفتوحة :

تتلخص هذه العمليات في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية والنقدية، بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافستها، وكذا الضغط على سيولة الأفراد في حالة بيعهم للأوراق المالية، وقد تشمل هذه السياسة التعامل في العملات الأجنبية والذهب. ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية بهدف زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد، وفي حالة التضخم يقوم ببيع الأوراق المالية بهدف تخفيض السيولة ، ويرى كثير من الباحثين ان هذه الاداة هي من اقوى ادوات السياسة النقدية تأثيراً في الاقتصاد.

تقدير اسلامي :

يعتبر التعامل بالأوراق المالية ومن بينها السندات الحكومية مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية لأن السندات تمثل صورة من صور عقد القرض، وتحمل فائدة ثابتة من قيمتها الاسمية فتتحول بهذا الشكل إلى أحد أشكال القروض الربوية. وعلى أساس عدم جواز التعامل بالسندات لما تحمله من فائض ربوي تصبح علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي في هذا الإطار غير سليمة من الوجهة الشرعية، لأن أساليب المصرف الإسلامي قائمة على عدم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً. ()

التصور البديل:

أ. اعتماد مبدأ المشاركة في الارباح والخسائر بين المصرف المركزي والمصرف الاسلامي وذلك من خلال إصدار أوراق مالية مختلفة(ليست سندات (تعتمد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتكون على شكل قسائم تحمل نسب أرباح متغيرة بدلا من السندات التي تحمل عائد ربوي ثابت، وعن طريق هذه الآلية يستطيع البنك المركزي أن يحقق أهدافه النقدية ويضبط حجم العرض النقدي حسب هذه الأهداف، ففي حالة سياسته الرامية لتخفيض مستوى العرض النقدي يتعين على البنك المركزي أن يحدد نسب أرباح أقل من بيع القسائم، فتكون مشاركته أقل وقدرته أكبر على امتصاص المدخرات ومن ثم خفض العرض النقدي، وفي حالة الشراء يمكنه تحديد نسب أرباح أعلى عن طريق مشاركة أكبر مما يوسع ويزيد حجم العرض النقدي ويحقق مجالات أوسع للائتمان

ب. يمكن للمصرف الاسلامي التعويض عن السندات وذلك باصدار صكوك اسلامية كصكوك القروض الحسنة المضمونه السداد وكذلك اصدار صكوك المشاركات والمضاربات .

٤. بدائل اخرى :يمكن اللجوء الى وسائل اخرى ثانوية(غير كمية) قد تعلب دوراً هاماً في عملية التأثير على عرض النقد وبالتالي تحقيق الاهداف النقدية خصوصا والاقتصادية عموما وأبرز وسيلة هي :

- الاقتاع والتأثير الاادي:

يستطيع البنك المركزي بما له من هيبة مالية ومكانه مصرفية ان يمارس اساليب الاقتاع والتأثير الادي واستخدام الاسلوب الاعلامي وذلك بتوجيه البنوك ونصحها وارشادها واحيانا اصدار تعليمات تجبرها على اتباع سياسة معينة تساهم في ضبط العمليات المصرفية والنقدية تحديدا .ما يحقق الاهداف الاجتماعية والفردية معا .

وأما التقدير الاسلامي في ذلك : فانه يرى انه لاضر في ممارسة المصرف المركزي اسلوب الاقتاع والتأثير الادي بما يحقق مصلحة الامة

37

مجلة المحاسب العربي

مجلة إلكترونية شهرية تعنى بنشر وتعزيز وتطوير المحاسب العربي

ISSN 2414-7893

أسباب تفشي ظاهرة غسيل الاموال

هيئة الشرفان التجارية

آلية إصدار النقود في الاقتصاد الاسلامي

إحتياجات مستخدمي التقارير المالية

أنواع الأصول غير الملموسة

التطوير اللازم لاعادة هندسة التدريب

مجلة المحاسب العربي العدد 37

مجلة المحاسب العربي

www.aam-web.com

info@aam-web.com

للتواصل